

الخطاب التعليمي الجامعي بين التعليم والتعلم

د/ بلوافي حليلة

المركز الجامعي لعين تموشنت / الجزائر

تمهيد :

لا يخفى على كل متتبع للشأن التعليمي في الجامعة الجزائرية ،ذلك القصور البيداغوجي المتمثل في غياب إستراتيجية واضحة لطرائق التعليم بما يتناسب والإصلاح البيداغوجي الجديد الذي شهدته الجامعة الجزائرية منذ عشر سنوات ،وهي فترة – كما تنص عليها الشرائع التربوية – كافية لإجراء تقييم موضوعي وعلمي لإحصاء النقائص وتسجيل الإيجابيات التي لا تعرف إلا بالوقوف على القيمة النوعية لمخرجات التعليم الجامعي ،ومدى استجابتها لمتطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي .

Not every Tracker for educational affairs at the University of Algiers, that shortcoming in the absence of pedagogical strategy of teaching methods to suit the new pedagogical reform of the Algerian League for 10 years, a period – as provided by education – enough to make an objective, scientific assessment of Census and registration of the pros that know only the value of the output of higher education, and responsiveness to the requirements of the economic and social environment.

بات من المفيد جدا توضيح ذلك التنافر الرهيب الموجود بين مادة التعليم ومتطلبات سوق العمل ،وهو تنافر مرده إلى غياب التنسيق البيداغوجي بين برامج التعليم واحتياجات المحيط الاقتصادي والاجتماعي ،وليس من الصعب إدراك ذلك إذا تطلعنا إلى ما يقدم على مستوى اللجنتين ، الجهوية والمركزية ، من عروض تكوين يمثل المهني فيها نسبة 15% بينما يمثل النسبة الباقية التكوين الأكاديمي ،مما يطرح تساؤلات عميقة حول عزوف أغلب الأساتذة عن تقديم عروض تكوين مهنية :هل هو عائد إلى صعوبة التكوين في اعتماده على المناهج التقنية التي تميل كثيرا إلى ما هو عملي تطبيقي أكثر من ميلها إلى الجانب النظري؟ أم هو عائد إلى صعوبة وضع البرامج البيداغوجية التي تتناسب وطبيعة التكوين ،مع ما يستتبع ذلك من إبرام عقود شراكة وتعاون بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج وأرباب العمل ؟ أم أن الإطارات الجامعية غير مؤهلة على مستوى التكوين لطرح مثل تلك العروض ؟. للإجابة عن هذه الإشكالات وغيرها نستعرض طرائق الخطاب التعليمي الجامعي في الجزائر ،وسنبين طبيعة كل طريقة و مميزاتها .

1- الطريقة الاستعراضية :

لعل أهم عامل موضوعي يسترعي انتباه المشتغلين على تقييم البرامج التعليمية ، والذي يخص الخطاب التعليمي الجامعي هو اختلاف الأهداف المسطرة في فلسفة النظام الجديد مع مناهج التعليم السائدة ،بمعنى أن المكون الجامعي (Le formateur universitaire) لا زال بعيدا عن غايات التعليم الجديد ، وهو تعليم يجعل (المتعلم) هو قطب العملية التعليمية ،باعتباره منتجا سيسد مطلبا اجتماعيا أو اقتصاديا .

كما تجدر الإشارة –هاهنا- إلى أن الفئة الجامعية التي أدرجت في تطبيق أهداف النظام الجديد ،لا زالت توظف الطريقة الاستعراضية (Methode Expositive) والتي تتعامل مع طرف (المتعلم) كمستهلك فقط لمادة التعليم

بينما يحظى (المعلم) بالتسلط في إدارة العملية التعليمية ، وتعسف في تطويع الطرائق سعيا منه لاستنفاد حاجات المتعلم ، وتعرض ذهنه للإجهاد المعرفي الذي تتحكم فيه برامج صماء تغيب عنها بوصلة التكوين الذي هو من أسمى غايات التعليم ، فيضحي التعليم باتجاه واحد ، وتصنع المعلومة من طرف فردي ، لأن فيه إقصاء لذات المتعلم ومن ثمة إلغاء لتواصلية الخطاب على الشكل الآتي : معلم - (تعليم - علم) متعلم .

2- الطريقة الحوارية :

إن أنجع الطرق التعليمية هي التي يتحقق معها التكافؤ بين التعليم والتعلم ، ويقف كلا من المعلم والمتعلم على خط واحد من صنع المعرفة وتجسيد للمعلومة ، وهو ما يطلق عليه بالطريقة الحوارية (Methode interrogative) ويضحي اتجاه العملية التعليمية مزدوجا كما يبينه الشكل الآتي :

معلم ← (تعليم - علم) → متعلم .

وإذا كان المعلم يحتل مكانته في صنع المعرفة باعتبار استعداده العلمي وتكوينه الأكاديمي ، فكيف يرتقي المتعلم لكي يساهم بالقدر المتساوي في صنع تلك المعرفة ؟ خاصة أن المعلم يشتهي من ضعف المتعلم وعدم مسابقتها في مدارج صنع المعرفة ، مما يفشل العملية الحوارية المنتجة .. إن ما نقترحه في هذا المجال هو :

أ- الاعتماد على الذخيرة التي شكل بها المتعلم مرجعيته العلمية ، وذلك بتسخير الوسائل التكنولوجية الحديثة ، وخاصة التعليم الافتراضي الذي يوفر للطلاب أرضية تعليمية مرجعية تتمثل في الاطلاع على المراجع المحددة لبرنامج التعليم ومادته ، وذلك في فترة ما قبل الدخول الجامعي ليكون عبرها ذخيرة معرفية يستطيع بفضلها أن يرتقي ليصبح طرفا مهما في معادلة العملية التعليمية الحوارية ، خاصة وأن طريقة التعليم في النظام الجديد تستغل كل الوسائل التقنية لتحقيق تعليم ناجح وهادف في السنوات الثلاث الأولى .

ب - ثم إن الطرف الثالث وهو (المادة التعليمية) ليست هي من مصدر أكاديمي جامعي فحسب ، إذ لن يمكن منتجها داخل أسوار الجامعة وإنما مآله الواقع العملي الاجتماعي أو الاقتصادي ، ولذلك فإن ثمة مشاركة علمية في اقتراح إطار التعليم وأهدافه ووسائله من قبل حاجات المحيط وأطره وخبرائه ، وقد يأتي حين من الزمن يضحي فيه استدعاء أولئك الخبراء أمرا ضروريا من أجل تبيين برامج التعليم ، وإعطاء للتعليم الجامعي المصدقية الاجتماعية والاقتصادية ، وهو تقليد أضحي ديدن الجامعات العالمية التي خططت مسافات بعيدة في مجال إدراج الخبرة العملية المنتمية لمحيط التعليم ضمن البرامج الجامعية الطموحة . .

ج- أما منهج الخطاب التعليمي الجامعي ، فينبغي - حسب الإطار المرجعي لنظام LMD-:

1- أن يكون فعالا نشطا إذ تطرح الإشكالية المعرفية كما يحددها إطارها العلمي ، ثم يُفتح نقاش حولها مما يؤدي إلى إشراك المتحاورين في صنع المعرفة . وتحديد دقيق لطبيعة المعلومة في ارتباطها بالجانب الوظيفي ، إذ لا نكتفي

بصنع المعرفة وإنما نرتقي إلى بيان الأوجه العملية للمعرفة المكتسبة ثم قد نرتقي بها ثانية لبيان علاقة تلك المعرفة بوجودنا وشخصيتنا وخصوصية كيانا وهو ما يعبر عنه بـ :

Le savoir $\longleftrightarrow$ Le savoir faire $\longrightarrow$ Le savoir être

أي أن المعرفة المحولة إلى سلوك وعمل هي المعرفة المنتجة وهي المحققة لوجودنا الحقيقي ولتميز شخصيتنا، وهو ما تقوم عليه فلسفة الإصلاح الجامعي الجديد المتمثل في تطبيق نظام LMD بحيث أنه لم تعد هناك جدوى من حشو ذهن الطالب بالمعارف والمعلومات دون أن نجد لتلك المعلومات والمعارف مجالات تطبيقية تفيد الطالب وتفيد محيطه العام، فالتعليم الجامعي لم يُعد لأن يكون ترفاً فكرياً أو ثقافة مجردة وإنما التعليم في النظام الجديد غداً تكويناً يتخذ المعرفة النظرية أرضية وأساساً من أجل بيان أوجه تطبيقاتها الوظيفية مما يحقق للتعليم ذرائعته المسطرة .

2- الخطاب التعليمي الجامعي من الضروري أن يغير من نظريته انطلاقاً من واقع احتياجات المحيط الاجتماعي والاقتصادي، إذ كان التعليم قبل سنين في الجزائر يعرف لا تكافؤاً بين مخرجات التعليم ومدخلات سوق العمل، فكان الطلب أكثر من العرض، وكان إنتاج العامل البشري أقل من احتياجات العامل المادي الاجتماعي، كما أن سوق العمل لم يكن يطلب تخصصات دقيقة لبساطة الحياة الاجتماعية ومحدودية الطلب الاقتصادي، ولكن مع الثورة التقنية الحديثة والازدياد المتسارع للطلب الاقتصادي، حتم تحسين وسائل التنمية والإنتاج، ومن ذلك كان لزاماً البحث عن صيغة تحقق تكافؤ مخرجات التعليم المتخصص مع مدخلات سوق العمل حتى نتفادى إهدار الكفاءات، أو الإسهام في خلق بطالة مضاعفة.

3- إن برامج التعليم الجديد تحتاج إلى تهيئة (Actualisation) وذلك لتواكب الطلب المتنوع والمتخصص للمجال الاقتصادي والاجتماعي، وأضحى إدراج مقررات مشتركة أفقية (Transversal) في التكوين مثل : الإعلام الآلي، واللغات الأجنبية والعلوم الاجتماعية، أمراً ضرورياً لضمان نوعية إضافية في التعليم الجامعي.

4- تجدر الإشارة أن برامج التكوين في النظام الجديد مرنة تتمدد لتشمل مواد يبدو أن لا علاقة بينها في التنظير العلمي إلا أن الواقع العملي يدفع إلى ضرورة أن تضحى مادة الإعلام الآلي - مثلاً - أساسية في تكوين في اللغة العربية من أجل تحقيق مخرجات مؤهلة في حوسبة اللغة العربية، وإنتاج برامج (Logiciels) تساعد في ترقية نظام اللغة العربية وتكييفه لاستعمالات تقنية اقتصادية كالتسويق الإلكتروني مثلاً .

وتضحى المعرفة المكتسبة ذات منحنى تطبيقي، إذ يتعرف الطالب على أساليب اللغة العربية، وكيفية توظيفها في مجال الخدمات العامة (بنكية، فندقية، سياحية..).

5- تتولد لدى الطالب روح المبادرة المبدعة في إيجاد حلول تطبيقية لمشكلات لغوية عبر مكتسبات معرفية، فقد أصبح المحيط المادي للانسان الجزائري المعاصر ذا تنوع وتعدد، وأضحى لزاماً أن يتحول الخطاب اللغوي إلى خطاب تداولي يطلبه الواقع الاستعمالي الراهن للغة العربية، فمعرفة الأوزان الصرفية، وكيفية صياغتها يؤدي إلى توليد مفردات حديثة تتماشى والاستعمال الواقعي اليومي الحديث فمثلاً صيغة (فعل) تفيد تكثير الفعل، وعليه

يمكن صياغة اسم ليدل على الآلة التي ينزل منها الماء في المرشات وهو (ثجّاج) ويعبر عن ذلك بالفجوة المعجمية التي تنبئ على وجود المفهوم دون مصطلحه أو اسمه .

ولتوضيح مسارات التكوين الجامعي كما يحددها نظام LMD نسوق هذه المقارنة بين الراهن والمأمول :

نظام التعليم العام	نظام LMD
تعليم	تكوين
معرفة	معرفة تطبيقية
تعليم شمولي	تكوين استراتيجي
استقلالية في التعليم	شراكة في التكوين
مخرجات عشوائية	مخرجات مؤهلة

إن المعرفة التعليمية التي من الضروري أن تطلع بها الجامعة اليوم، هي تلك المعرفة التي تجد صدى لها في عالم الاقتصاد والاجتماع، فليس جديرا بالاهتمام أن تتحول العملية التعليمية إلى ترف فكري لا يقدم قيمة للإنسان في هذا العالم الذي طغت عليه الروح البراغمية، ولم يعد يعتد إلا بالتعليم الذي يؤهل متعلميه إلى أن يكونوا فاعلين في حركة مجتمعاتهم، مساهمين في إيجاد حلول للمشكلات الكثيرة التي يعاني منها الإنسان المعاصر .

فما أحوجنا إلى سياسة بيداغوجية جامعية جديدة تأخذ بكل أطراف العملية التعليمية لترقيتها بما يتلاءم واحتياجات الإنسان المعاصر وانشغالاته، ولتكون نتائجه ناجعة في جعل المعرفة التعليمية معرفة تكوينية ذات مردودية اقتصادية واجتماعية .